

Distr.: General
21 June 2016
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص الأطفال ذوي الإعاقة
الدورة التاسعة

نيويورك ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة بالمقر، نيويورك يوم الثلاثاء ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد أوه دجون (جمهورية كوريا)

المحتويات

افتتاح الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف

إقرار جدول الأعمال

تنظيم الأعمال

انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مسائل متصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) المناقشة العامة: تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ لجميع الأشخاص

ذوي الإعاقة: كفالة ألا يتخلف أحد وراء الركب.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت
ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-09824 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

افتتاح الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف

١ - الرئيس: أعلن افتتاح مؤتمر الدول الأطراف وقال إن النصاب القانوني اللازم لعقد الاجتماع، وفقا لأحكام الفقرة ٥ من المادة ٣٤ من الاتفاقية، هو حضور ثلثي الدول الأطراف. وقد أكدت الأمانة العامة أنه تم بلوغ النصاب.

إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2016/1)

٢ - تم إقرار جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

اعتماد وتسجيل المنظمات غير الحكومية

٣ - الرئيس: وجه الانتباه إلى قائمة المنظمات الدولية التي تطلب الاعتماد لدى المؤتمر، وهي القائمة التي عمّمها الأمانة العامة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وقال إنه يعتبر أن الدول الأطراف تود الموافقة على تلك الطلبات.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - الرئيس: قال إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها يمثلان إحدى الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة، وقد تم تحقيق الكثير من التقدم عن طريق اعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية. ومنذ الدورة السابقة، صدّقت على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة أنتيغوا وبربودا، وبروني دار السلام، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرنسي، وسري لانكا، وغامبيا، وفنلندا، ومدغشقر، وهولندا. وأضاف أن المؤتمر سوف يتيح فرصة لاستعراض الدروس المستخلصة طيلة العقد الماضي والتطلع إلى المستقبل للنظر في طريقة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وفي العشر سنوات التي مضت منذ اعتماد الاتفاقية،

اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، فإنه ما زال يتعين القيام بمزيد من العمل لكي يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بفرص متساوية في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

٦ - السيد ليكتوفت (رئيس الجمعية العامة): قال إن جذور الالتزامات الدولية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة تكمن في ميثاق الأمم المتحدة، وقد تم تطويرها من خلال اعتماد الاتفاقية في عام ٢٠٠٦ وعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالإعاقة والتنمية في عام ٢٠١٣. وقد وضعت الآن التزامات مماثلة في صميم خطة ٢٠٣٠ التي تضمنت وعدا بألا يخلف الركب أحدا وارهه. ولاحظ أن أهداف التنمية المستدامة لا تركز على الاحتياجات بل على الحقوق والتمكين. ورأى أنه ينبغي مواصلة استكشاف الروابط بين الاتفاقية والأهداف الإنمائية بغية تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

٧ - وأضاف قائلا إن جميع الدول الأطراف تتحمل التزاما باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية التي تشمل مسائل الإعاقة على المستوى الوطني. بيد أن النجاح ليس مرهونا بجهود الحكومات وحدها: فتضافر جهود أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق واسع من شأنه أن يشكل عامل تحوّل حقيقيا. وبالتالي فقد أهاب بجميع الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين أن يعملوا معا من خلال مبادرات وشراكات معززة من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يفوق عددهم حاليا بليون نسمة. ودعا أيضا إلى اتخاذ تلك الإجراءات بسرعة.

٨ - السيد مولت (مدير مكتب الأمين العام): قال متحدثا بالنيابة عن الأمين العام إن التصديقات العديدة على الاتفاقية صاحبها اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تأمين ممارسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة أنحاء

أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة التي تراعي صراحة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن عددا من الأهداف الأخرى، مثل تلك التي تتعلق بالقضاء على الفقر والجوع وبكفالة إمكانية الحصول على المياه تكتسي هي أيضا، وبصورة واضحة، أهمية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣ - وأضافت قائلة إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سوف يتطلب تطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية، والكوارث الطبيعية. ولذلك فإن الالتزام بعدم تخلف أي شخص وراء الركب ينبغي أن لا تتحمله الدول الأطراف وحدها بل وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشركات الخاصة، والمجتمع المدني. ورأت أنه ينبغي تعميم المنظور الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المبادرات. بما في ذلك المبادرات المتخذة في سياق التعاون الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن المعلومات التي يتم جمعها والتحقق منها بواسطة آليات حقوق الإنسان ينبغي أن تدمج بانتظام في عمليات رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - ومضت قائلة إن اللجنة قد برهنت عن الالتزام بأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تعليقاتها على الاتفاقية، بما فيها التعليقات المتعلقة بمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التعليم لصالح الجميع، والحماية الاجتماعية. وأضافت أن الأهداف تنعكس أيضا في مشروع المبادئ التوجيهية الذي وضعته اللجنة من أجل تبسيط إجراءات الإبلاغ.

١٥ - وحثت المتحدثة الوفود على احترام الاتفاقية حين انتخاب أعضاء اللجنة، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالتوازن

العالم. وأضاف أن الإقرار بحقوق ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجها في الجهود الاقتصادية والاجتماعية والانسانية لم ينفك يتزايد.

٩ - وأردف قائلا إن الاجتماع الرفيع المستوى الأول للجمعية العامة المعني بمسائل الإعاقة والتنمية قد اعتمد وثيقة ختامية أعرب فيها عن الالتزام بالتصدي لتحديات التنمية التي تواجهه باستمرار الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٥، أبرز مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وإطار سندي المنبثق عنه والخاص بالحد من مخاطر الكوارث، أهمية الاستراتيجيات التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك، انعكس في خطة ٢٠٣٠ التزام دولي قوي بعدم التخلي عن الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية، كما أبرز أصحاب المصلحة المشاركون في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٦ أهمية الاجراءات الإنسانية المستجيبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠ - ومضى قائلا إنه في عام ٢٠١٣ جرى في الأمم المتحدة تعيين مبعوث خاص معني بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وقد وضعت الأمم المتحدة سياسة توفر تسهيلات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتيسر لهم المشاركة في أعمالها. وتم أيضا تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات المعنية بمسائل الإعاقة.

١١ - واسترسل قائلا إن المؤتمر سيتيح فرصة للتأمل في التجربة الماضية والنظر في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المستقبل فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف تواصل الأمم المتحدة في جميع جهودها العمل مع الدول الأطراف لبناء عالم أفضل للجميع وذلك بوضع حقوق وآراء الأشخاص ذوي الإعاقة في الحسبان.

١٢ - السيدة سيسترناس ريس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): رحبت بإدراج عدد من

انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/CSP/2016/CRP.1)

و (CRPD/CSP/2016/CRP.1/Add.1)

١٩ - الرئيس: دعا المؤتمر إلى إجراء اقتراح سري لانتخاب تسعة أعضاء للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لشغل الشواغر التي سوف تحدث في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووجه الانتباه إلى الإجراءات المتعلقة بالانتخابات والأحكام الأخرى ذات الصلة المبينة في المادة ٣٤ من الاتفاقية. وأوضح أن السيرة الذاتية للمرشحين الذين رشحتهم الدول الأعضاء وتلقت الأمانة العامة ترشيحاتهم قبل الأجل الأقصى الذي حددته وهو ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ قد تم تجميعها في الوثيقة CRPD/CSP/2016/CRP.1. وأضاف أن السيرة الذاتية لأحد المرشحين الذي ورد ترشيحه بعد تاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ قد عُممت في الوثيقة CRPD/CSP/2016/CRP.1/Add.1. وذكر أنه بما أن الأجل الأقصى الذي حدّدته الأمانة العامة قد تقرر لأغراض إدارية بحتة وليس له أية قوة قانونية، فإنه يعتبر أن الدول الأطراف توافق على قبول الترشيح الوارد بعد ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢٠ - وقد تقرر ذلك.

٢١ - بدعوة من الرئيس، قام كل من السيدة مايمالي (نيبال)، والسيدة سكاسيلوفا (الجمهورية التشيكية)، والسيدة أوديليا (أستراليا)، والسيد بوستامانلي (الاتحاد الأوروبي) والسيدة دافيد (رومانيا)، والسيدة شيرازي - مؤيد (فرنسا). بمهمة الإبلاغ بشأن عملية الاقتراع.

٢٢ - أجري تصويت بالاقتراع السري.

١٦٠ عدد بطاقات الاقتراع

١٦٠ عدد البطاقات الصحيحة

١٦٠ عدد الممثلين الذين أدلوا بأصواتهم

الجنساني للتمثيل واستقلال الخبراء وحيادهم، ودعت في ختام كلمتها إلى تصديق جميع الدول على الاتفاقية.

١٦ - السيدة دامايانتي (إحداث التحوّل في المجتمعات المحلية من أجل مشاركة الجميع - آسيا): قالت إن الاتفاقية فريدة من نوعها من حيث إنها تتضمن اعترافاً لأول مرة بأن الأشخاص الذين تهدف إلى مساعدتهم يجب أن يُستشاروا وأن يصبحوا شركاء في صنع القرار ووضع السياسات والبرامج التي تؤثر فيهم.

١٧ - وأضافت قائلة إن المثل القائل "إنه لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا"، الذي اعتمد قبل عقد ما زال صالحاً الآن. إن المدافعين عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد أصبحوا قوة ذات بأس إذ يشاركون في تيسير مناقشات هيئات هامة وفي مناسبات مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمؤتمر العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

١٨ - وتابعت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة قد تعين عليهم، مع ذلك، أن يكافحوا من أجل الحصول على الاحترام ولكي يُعتبروا شركاء على قدم المساواة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعت الدول الأطراف، بالتالي، إلى الوفاء بأحكام الفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاقية والاعتراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإعراب عن آرائهم في كل قرار متخذ وذلك ليس فقط لأن الدول الأطراف ملزمة بالامتنال لأحكام الاتفاقية، بل وكذلك لأن الأشخاص ذوي الإعاقة تتوفر لديهم المعرفة والخبرة اللتان يجب أن تستفيد الدول الأطراف منهما لكي تُحقق المساواة. وأكدت أن الدول الأعضاء والأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى إقامة شراكة فيما بينهم تكون ذات طابع شمولي وتشاوري وفقاً لأحكام الاتفاقية.

المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية	الأغلبية المطلوبة
٨١	عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:
(أ) المناقشة العامة: تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠	السيد شاكر (تونس)
لصالح جميع الأشخاص ذوي الإعاقة: كفالة	السيد الساييف (العربية السعودية)
ألا يتخلف أحد عن الركب	السيد لوفاسزي (هنغاريا)
٢٤ - السيدة اسزاستش (بولندا): قالت إن تشريعات	السيد بونتان (تايلند)
وسياسات بولندا بخصوص الإعاقة توضع وتنفذ وفق نهج	السيد مارتين (نيوزيلندا)
متكامل. ومن الأمثلة على ذلك قانون التأهيل المهني	السيد مواسيغوا (أوغندا)
والاجتماعي وتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة،	السيد إيشيكاوا (اليابان)
وقانون لغة الإشارة، ووسائل الاتصال الأخرى.	السيد كابوا (كينيا)
٢٥ - وأضافت قائلة إن صندوق الدولة لتأهيل الأشخاص	السيد روخليديف (الاتحاد الروسي)
ذوي الإعاقة يقوم بدعم فرص العمالة وتيسير الوصول إلى	السيد تورس كوريا (اكوادور)
عموم سوق العمل وأن ذلك يمثل أيضا وسيلة فعّالة لمكافحة	السيد ألفارز راميراز (كوستاريكا)
الفقر. وذكرت في هذا السياق أن معدل بطالة الأشخاص	السيدة كينغستن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
ذوي الإعاقة قد انخفض بقدر كبير في السنوات الأخيرة.	وأيرلندا الشمالية)
وقد ازدادت الحالة تحسّنا بفضل دفع حوافز مالية للأشخاص	السيدة فيفوامي (غانا)
ذوي الإعاقة وللقائمين برعايتهم وتيسير معايير الأهلية للأسر	السيد الشيخ إبراهيم (السودان)
التي لها طفل ذو إعاقة.	السيد أوورو باري (بنين)
٢٦ - واسترسلت قائلة إن سياسة التعليم تشمل الجميع	السيد اندايسنغا (بوروندي)
وبإمكان الأطفال ذوي الإعاقة أن يدرسوا مع أقرانهم	السيد بنغا تونانغوي (غابون)
ويحتلّطوا بهم في بيئة مدرسية مواتية. وفي حين يتم الإبقاء	السيد أدزالا (توغو)
على المدارس الخاصة لمراعاة احتياجات بعض الطلبة،	٢٣ - بعد الحصول على الأغلبية المطلوبة. أصبح
فإن المدارس العمومية سوف تراعي احتياجات الطلبة	السيد شاكر (تونس)، والسيد الساييف (العربية السعودية)،
ذوي الإعاقة على أساس الأولوية. كذلك، فإن الجهود	والسيد لوفاسزي (هنغاريا)، والسيد بونتان (تايلند)،
المبذولة لتحسين إمكانية الوصول إلى مرحلة التعليم العالي	والسيد مارتين (نيوزيلندا)، والسيد مواسيغوا (أوغندا)،
أدت، بالفعل، إلى زيادة كبيرة في معدلات قبول الطلبة	والسيد إيشيكاوا (اليابان) والسيد كابوا (كينيا)
ذوي الإعاقة.	والسيد روخليديف (الاتحاد الروسي) أعضاء في اللجنة المعنية
٢٧ - ومضت تقول إنه بغية تحسين إمكانية الوصول إلى	بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة من ١ كانون الثاني/
الأمكن العامة تقوم حاليا السلطات العامة، وأجهزة الحكم	يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.
المحلي والمنظمات غير الحكومية بترويج مفهوم التصميم	

متخصص في مجال الإعاقة. وأوضحت أن ذلك هام بصورة خاصة فيما يتعلق بالعمالة التي تمثل أولوية عليا للحكومة وللأشخاص ذوي الإعاقة في نيوزيلندا.

٣١ - وأردفت قائلة إن أرباب العمل لكي يتصدّوا للفجوة القائمة في مجال العمالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، يحتاجون إلى الدعم والمعلومات لكي يقتنعوا بالقدر الكافي بجدوى تشغيل أشخاص ذوي إعاقة تتوفر لديهم المهارات المناسبة. وفي خلال السنة الماضية، تبين من مبادرة جارية لتعيين أشخاص ذوي إعاقة أو لمساعدتهم في الحصول على عمل على أساس التفرغ أو على فرص العمل والدراسة على أساس عدم التفرغ أن تلك التجربة كانت إيجابية تماما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لأرباب العمل والأشخاص ذوي الإعاقة على السواء. وفي ضوء ذلك النجاح، شجعت المتحددة على التركيز بقدر أكبر على النهوض بعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها تديرا أساسيا للتقليل من عدم التكافؤ بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين.

٣٢ - وفي ختام كلمتها، قالت إن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم يمثلان أيضا أمرا حيويا بالنسبة لنجاح تنفيذ الاتفاقية. ولذلك الغرض، ينبغي أن يركّز مؤتمر الدول الأطراف لعام ٢٠١٧ على منظورات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشرابات معها، إما بوصف ذلك موضوعا رئيسيا أو عن طريق اجتماع مائدة مستديرة.

٣٣ - السيدة رغنار (السويد): قالت إن ظهور دول الرعاية الاجتماعية يستتبع ضمينا تعزيز حقوق الإنسان ودعم وتمكين أضعف فئات المجتمع. وتهدف حكومة السويد إلى بناء مجتمع تقل فيه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأكدت أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

الموحد المبين بإيجاز في عدد من وثائق السياسات. ويجري أيضا تحليل إمكانية إدخال مزيد من التعديلات الإيجابية على نظام الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت أن تعزيز وحماية حقوق هؤلاء الأشخاص في المحافل الدولية يكتسي أهمية قصوى. فعلى سبيل المثال، اشتركت بولندا في تنظيم اليوم العالمي لمتلازمة داون، واليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، ولم تنفك تشارك عمليا في مناسبات ذات صلة بالإعاقة في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فقد كانت بولندا ضمن المقدمين الرئيسيين لمشروع قرار الجمعية العامة ١٧٠/٧٠ المعنون "نحو توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة".

٢٨ - السيدة واغمر (نيوزيلندا): أشارت إلى أن مرشح بلدها للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قدم منظورا هاما لصياغة الاتفاقية إذ أنه هو ذاته شخص ذو إعاقة في مجال التعلم.

٢٩ - وأضافت قائلة إن نيوزيلندا لا تنفك تبحث عن طرق فريدة وشاملة للجميع لتحقيق أهداف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها على الصعيدين الوطني والدولي. وأوضحت أن ذلك النهج الشامل للدوائر الحكومية بشأن الإعاقة سمح بتحديد أولويات للعمل من خلال مشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات غير الحكومية. وفضلا عن ذلك، قالت إن الوكالات الحكومية تشترك حاليا مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة خطة عمل بلدها الخاصة بالإعاقة.

٣٠ - واسترسلت قائلة إن الحكومة، من خلال نهجها ثنائي المسار، تقر بأن من الهام بالنسبة للسياسات والدوائر العامة أن تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تدرك مع ذلك أن بعض الأشخاص سوف يظلون بحاجة لدعم

الحرية أيضا إزالة كل حاجز يعوق تمتع السكان بالنمو والتنمية.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن سان مارينو اعتمدت في عام ٢٠١٥ قانوناً إطارياً وطنياً بشأن المساعدة والإدماج الاجتماعي والحقوق بهدف إلى السماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالعيش على أكمل وجه ممكن. وفي هذا السياق، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لدعم إدماج هؤلاء الأشخاص ووضعت خطط عمل لتعزيز حقوقهم بما في ذلك من خلال إصدار مراسيم تنفيذية. وتم أيضاً جمع بيانات إحصائية، كما أجري بحث لتقييم الحالة بخصوص تنفيذ السياسات الوطنية المعنية بالإعاقة.

٣٩ - وأردف قائلاً إنه يتطلع إلى التوصيات الجديدة التي تنبثق عن المؤتمر بغية توفير مزيد من الحماية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير إدماجهم.

٤٠ - السيدة إليمان (الدانرك): قالت إن موضوع المؤتمر وثيق الارتباط بخطة عام ٢٠٣٠ وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة الدانركية حالياً بصياغة خطة عمل تركز على كفاءة ألا يتخلف أحد عن الركب، تلك الرسالة القوية التي انبثقت عن خطة ٢٠٣٠ والتي تمثل أحد المبادئ الأساسية للاتفاقية. ورأت أن الإدماج، بالمعنى الأعم لهذا المفهوم، ذو أهمية مركزية بالنسبة للصكين معاً.

٤١ - وأضافت قائلة إن الدانرك صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩ وانضمت إلى البروتوكول الاختياري في ٢٠١٤ إذ تنعكس في كليهما سياساتها الطموحة بشأن الإعاقة وحقوق الإنسان.

٤٢ - ومضت قائلة إن ترشح الدانرك لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ دليل على التزام حكومتها بتلك الحقوق. وأوضحت أن ذلك الترشيح يقوم

ومشاركتهم في المجتمع كل ذلك يعود بالنفع على الجميع، ورأت أن الإشارات المحددة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل في هذا الصدد طفرة نوعية تدعو إلى الارتياح.

٣٤ - وأضافت قائلة إن السويد قد وضعت استراتيجية على أساس الاتفاقية تُقدم في إطارها تقارير سنوية إلى البرلمان، كما أجرت بالفعل حوارها الأول مع اللجنة عقب تسلم التوصيات في عام ٢٠١٤. وأعلنت أن حكومتها تعتزم الآن إدراج اتفاقية حقوق الطفل في تشريعها الوطني وسيزيد ذلك من تعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

٣٥ - ولاحظت أن تنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عملية متواصلة تتطلب حواراً مستمراً ورصداً منتظماً على الصعيدين الوطني والدولي. وفي حين تم تحقيق تقدم في هذا الشأن، ما زالت التحديات قائمة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وإيجاد تعليم شامل للجميع وتحسين إمكانية الوصول إلى سوق العمل ومكافحة المواقف السلبية.

٣٦ - وفي الختام، لاحظت المصاعب الناجمة عن هجرة الأشخاص ذوي الإعاقة وكثرة الحالات التي يقع فيها الأطفال والنساء ذوو الإعاقة ضحايا للعنف. وفضلاً عن ذلك، يتعين التشديد على الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية بموجب أحكام الاتفاقية وعلى المسؤولية الشاملة التي تتحملها الدول الأعضاء عن دعم مقتضياتها.

٣٧ - السيد موسوني (سان مارينو): أشار إلى أن سان مارينو كانت من بين البلدان الأولى التي صدّقت على الاتفاقية، الصك الذي أحدث تحولاً جوهرياً من النهج الطبي التقليدي إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. وأضاف أن بلده قد تأسس على مبدأ الحرية الذي يشمل حصول جميع السكان على الرعاية الصحية والتعليم والعمل. وتعني

الأشخاص ذوي الإعاقة سيقوم بإدارتها وتنفيذها أصحاب المصلحة المعنيون والمجلس ذاته. وسيسعى الأردن إلى الحصول على مساعدة من جماعة المانحين بغية تأمين تنفيذها بالكامل.

٤٧ - وقال إن الأشخاص ذوي الإعاقة صورة مصغرة من تركيبة المجتمع ككل، لكن كثيرا ما يتم تهميشهم، ولا سيما في المناطق المنكوبة بالحروب والمناطق الفقيرة. وتُتيح خطة عام ٢٠٣٠ فرصة لجبر الضرر والاستجابة لاحتياجاتهم وحقوقهم، وسوف يتطلب هذا مساهمة الجميع. عواردهم بدون تحفظ.

٤٨ - وإذ أعرب في الختام عن قلقه لكون منصة قاعة الجمعية العامة لا تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول إليها، أعرب عن الأمل في أن يتم تدرك هذا الأمر في الوقت المناسب لدورة السنة التالية.

٤٩ - السيدة هامالاين (فنلندا): أعربت عن الارتياح لبدء نفاذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري في بلدها حديثا، وقالت إن التعديلات التي أدخلت على التشريع الفنلندي، والتي يَسِّر التصديق على الاتفاقية، كانت نتيجة جهد جماعي من الحكومة والمجتمع المدني. وأضافت أن التصديق على هاذين الصكّين يعزز مسؤولية الدول عن ضمان الحقوق الملزمة قانونا للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٠ - وأضافت قائلة إن التعاون فيما بين أصحاب المصلحة المختلفين والمشاركة الكاملة والفعالية من الأشخاص ذوي الإعاقة يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية والامتثال لأحكامها. وفي هذا الصدد، يجري حاليا إنشاء آلية تنسيق في فنلندا في حين أنيطت مهام الإطار المستقل بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٥١ - ومضت تقول إن فنلندا لم تزل تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الدعوة السياسية فضلا عن التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية ودعمها ماليا،

على أساس مواضيع الكرامة والتنمية والحوار. وأكدت أن حكومة الدانمرك تسعى جاهدة إلى بناء مجتمع تتاح فيه للأشخاص ذوي الإعاقة نفس الفرص المتاحة لغيرهم لتحقيق إمكاناتهم وتحمل المسؤولية عن حياتهم مثل سائر المواطنين.

٤٣ - وأردفت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون مجموعة غير متجانسة وأن الإدماج غير يسير وهو مهمة متواصلة لجميع البلدان. لذلك السبب تقوم الدانمرك حاليا بوضع أهداف لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق عملها ونظامها التعليمي. وهي ترحّب بالفرصة المتاحة لتقاسم المعلومات بشأن التجارب ولعرض استراتيجيات جديدة لتحقيق أهداف الاتفاقية وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٤٤ - الأمير مرعد رعد زيد الحسين (الأردن): قال إن عام ٢٠١٦ هام بصورة خاصة بالنسبة للمؤتمر إذ يتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن الأردن يقوم على الصعيد الوطني بالتنسيق على نحو وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن التنسيق مع المكاتب القطرية للأمم المتحدة. وقد وضع خارطة طريق لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ وهي مشروع لتحويل أهداف ومقاصد التنمية المستدامة إلى سياسات واستراتيجيات ولتقييم التقدم المحرز.

٤٦ - ومضى قائلا إن المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو منظمة وطنية للدعوة، قام بصياغة قانون جديد مناهض للتمييز يتعلق بحقوق هؤلاء الأشخاص، إذ يرمي إلى التصدي للفجوات القائمة في البنية التحتية الأردنية، ووضع جدولا زمنيا للعمل، وأسند أدوارا محدّدة للمؤسسات. ولاحظ أن تنفيذ القانون الجديد مهمة جسيمة سوف تقتضي توخّي نهج متعدّد المستويات والأبعاد. وقد صاغ المجلس الأعلى عددا من المشاريع لتلبية احتياجات

أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وكفالة أن يتساووا مع الآخرين من جميع الجوانب.

٥٦ - السيد أغاروال (الهند): أشار إلى أن بلده كان ضمن الموقعين الأوائل على الاتفاقية وأن دستوره يكفل المساواة والحرية والعدالة والكرامة للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وتعمل حكومة الهند حاليا على موازنة التشريعات القائمة مع أحكام الاتفاقية، وينظر البرلمان من جهته في مشروع قانون جديد يتضمن مزيدا من الحماية والتمكين للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٧ - وأضاف قائلا إنه قد جرى إنشاء عدة معاهد وطنية ومراكز إقليمية لتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات بما في ذلك توحيد لغة الإشارة. واستهلت الحكومة أيضا خطة عمل وطنية وقدمت مساعدة مالية لتيسير التعليم والعمالة وتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٨ - واسترسل قائلا إن الهند قد استهلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الحملة الرامية إلى تيسير الوصول بهدف تهيئة بيئة خالية من الحواجز، وتم حديثا تنقيح اللوائح المتعلقة بالمباني والمرافق التي تستقبل الجمهور وذلك لتحسين مواءمتها لاحتياجات الأشخاص ذوي القدرات المتفاوتة والمسنين والأطفال.

٥٩ - وأردف قائلا إنه من أجل إعداد بيانات وإحصاءات أفضل عن الأشخاص ذوي الإعاقة، تقوم الحكومة حاليا بتنفيذ مشروع سيتم في إطاره إصدار بطاقات هوية فريدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وستنشأ أيضا جامعة بحوث جديدة تركز على دراسات الإعاقة.

٦٠ - لسيدة موكوبي (كينيا): قالت إن حكومة كينيا، بغية تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عقب نظرها في التقرير الأولي المقدم من بلدها، وضعت خطة عمل وطنية بمشاركة ممثلي جميع

ويشمل ذلك الأمم المتحدة. وأكدت أن بلدها يولي عناية خاصة للأشخاص ضعاف الحال، ولذلك فهو يرحب بالميثاق الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني الذي يسعى إلى الوفاء باحتياجاتهم في حالات النزاع المسلح، والطوارئ الإنسانية، والكوارث الطبيعية.

٥٢ - وختمت كلامها تقول إن بلدها يشجع على توجيئ نهج بشأن التنمية المستدامة يكون قائما على أساس حقوق الإنسان بحيث يطبق مبدأ عدم التمييز في جميع مراحل صنع القرار والإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولاحظت أن الهدف الأساسي هو بناء مجتمعات حاضنة للجميع لكي لا يتخلف أحد عن الركب.

٥٣ - السيدة كافا - جاكور (النيجر): قالت إن بلدها يواجه مصاعب عديدة في مجال الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة. وتشمل القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة قلة الإلمام بالتشريعات التي تحكم المسائل التي تهمهم، وعدم التمكن من الوصول إلى المرافق الأساسية العامة ومحدودية فرص الاستفادة من التعليم المتخصص، والتمهيش الاقتصادي.

٥٤ - وأشارت إلى أن بلدها ساهم في صياغة الاتفاقية وكان ضمن البلدان الأولى التي صدقت عليها، ثم لاحظت أن حكومتها حددت نصا لازما لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشأت صندوقا وطنيا لدعم هؤلاء الأشخاص من خلال توفير منح للطلبة، وأنشطة مدرة للدخل، والدعم الاجتماعي والطبي فضلا عن الدعم في مجال السكن. ومع ذلك فإن هذه الجهود تظل غير كافية للوفاء بالاحتياجات الحالية.

٥٥ - وأضافت قائلة إن مؤتمر الدول الأطراف هو المحفل الأمثل لتبادل المعلومات بشأن التجارب بغية تحقيق إدماج

للمساائل الجنسانية والمساواة لكي تقوم برصد تنفيذ الاتفاقية والإبلاغ بشأنه.

٦٤ - وختاماً قال إنه بالإضافة إلى جهود التعبئة المحلية، سيكتسي التعاون الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص أهمية قصوى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، ستسعى كينيا إلى توظيفها وذلك، بصورة خاصة، بغية اكتساب التكنولوجيات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٥ - السيدة كاروانا (مالطة): أشارت إلى أن حكومتها، في التشريع الذي تم سنّه حديثاً والمتعلق بلغة الإشارة وبالأشخاص المصابين بالتوحد، منحت الأولوية للمساهمات التي يقدمها الأشخاص الأكثر تضرراً، عملاً بالمثل القائل بأنه "إنه لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا".

٦٦ - وأضافت تقول إن تحول بلدها من نموذج تقديم الخدمات إلى نموذج ثقافة حقوق الإنسان يثبت التزامه بتحسين إمكانية الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين أصبحوا الآن ممثلين في أعداد أكبر من المجالس والوكالات الحكومية. ورأت أن أبرز إنجاز يتمثل في إدراج الاتفاقية في الإطار القانوني الوطني بحيث تصبح قابلة للإنفاذ في المحاكم. ولاحظت أن تماسك الجماعات المحلية الاجتماعي وشموليتهما في تزايد، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وليس الحكومة، هم الذين سوف يحددون المسار لمجتمعهم المحلي.

٦٧ - السيد ليكارييف (الاتحاد الروسي): قال إن تغييرات هامة طرأت على التشريع الوطني عقب التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠١٢، وأن تلك التغييرات تؤثر ليس فقط على الأشخاص ذوي الإعاقة، بل وكذلك على مجموعة أعم من الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على التنقل. ومنذ عام ٢٠١٦ وبموجب قانون اتحادي يحكم تنفيذ الاتفاقية، ازدادت بقدر هام الالتزامات على الأصعدة الاتحادي

أصحاب المصلحة. ويعكس موضوع المؤتمر الحالي نهج العمل الجديد في مجال الإعاقات الذي اعتمدته اللجنة والقائم على أساس الحقوق. وقالت إن حكومتها شرعت هي أيضاً في العمل بسياسات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المعاملة التفضيلية لذوي الإعاقة في مشتريات الحكومة، وتخصيص حصة بنسبة ٥ في المائة من الوظائف لفائدهم، ودعمهم في إقامة المشاريع الحرة.

٦٨ - وأضاف قائلاً إنه بموجب الدستور، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة ممثلون على الصعيدين الوطني والمحلي في الوظائف الخاضعة للتعين والوظائف الانتخابية. ولأول مرة، عينت الحكومة شخصاً ذا إعاقة كسكرتير رئيسي، ويعمل حالياً عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة كقضاة، ومفوضين دستوريين، وموظفين بالخدمة المدنية في المستويات العليا والمتوسطة.

٦٩ - وأردف قائلاً إن التشريع الوطني الحديث أدى إلى زيادات هامة ليس فقط في عدد الدارسين ذوي الإعاقة الذين يزاولون التعليم في مدارس عامة، بل وكذلك في عدد المدرسين الذين تم تدريبهم في مجال التعليم الشامل للجميع. وسمحت إجراءات العمل الإيجابي بتأمين التوظيف وإيجاد العمالة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير حوافز لأرباب العمل لكي يكتفوا أماكن العمل من أجل الوفاء باحتياجاتهم. وفضلاً عن ذلك، ستقتضي القوانين والسياسات الجديدة امتثال وسائل النقل والمباني العامة قيد التشييد لأحكام تيسير الوصول المبينة في الاتفاقية، وبوجه خاص لهدف التنمية المستدامة ١١ المتعلق بجعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٧٠ - ومضى يقول إن قضايا الإعاقة أصبحت مدرجة في الاستقصاءات الديموغرافية والصحية الوطنية وفي تعداد السكان الوطني الدوري وقد عينت الحكومة اللجنة الوطنية

ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يتطلع إلى نظر اللجنة في ذلك التقرير قريبا. وأعرب أيضا عن امتنان وفده لانتخاب ممثل الاتحاد الروسي لعضوية اللجنة.

٧٠ - السيدة فالاسينا (الأرجنتين): قالت متحدثة بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي هيئة حكومية دولية مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، إن اللجنة تهدف إلى تعميم مسائل الإعاقة في السياسات العامة وفي العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تتوخى نهجا متكاملًا إذ تلتمس تدخلات من ممثلي كل من الحكومة والمجتمع المدني. وفي ضوء الاختلاف الذي يطبع الواقع في الأرجنتين، تعين اتباع نهج يراعي الاختلافات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وينص أيضا على الحوار على الصعيد الاتحادي.

٧١ - وأضافت قائلة إن الحكومة قد اتخذت من حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها أولوية لها. بيد أن تعميم جميع مواد الاتفاقية في الحياة العامة يمثل تحديًا هائلًا من حيث تخطيط برامج التنمية وتنفيذها وتقييمها. وعملا بأحكام المادة ٢٨ من الاتفاقية، المتعلقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق وبالحماية الاجتماعية، تعتبر الأرجنتين أن الإعاقة غالبا ما تكون سببا للفقر ونتيجة له. وذكرت أن القضاء على الفقر هو أيضا محور الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم فلا بد أن توفر الحكومة الموارد اللازمة لذلك.

٧٢ - وتابعت قائلة إن اللجنة الاستشارية الوطنية قد وضعت، بدعم من أجهزة الحكم الإقليمي، خطة شاملة للتصدي للفقر تغطي البلد بأسره وتشدد على مشاركة المجتمعات المحلية. وتهدف الخطة بصورة خاصة إلى الوصول للمناطق التي تكون فيها مستويات سوء التغذية ووفيات الرضع مرتفعة، والتي استوطن فيها الفقر. وقد كان من

والإقليمي والبلدي بتوفير خدمات يتيسر الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص. وأنشئت أيضا آلية تتولى، تدريجيا هيئة بيانات يتيسر الوصول فيها وذلك في إطار برنامج للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠. وفي إطار ذلك البرنامج، يتوقع أن يرتفع عدد المدارس التي توفر تعليما شاملا للجميع إلى خمسة أمثاله ومنحت خارطات الطريق على جميع مستويات الحكومة أولوية لمسألة الوصول، تمشيا مع مبدأ التكيف المعقول للبنية التحتية العامة ومن خلال تدابير طويلة الأجل لإعادة البناء، والترميم، والتطوير وفق معايير العصر. وفي الوقت ذاته ستمكن كل البنى التحتية أو معدّات أو وسائل النقل الجديدة الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إليها.

٦٨ - وأضاف قائلا إن القوانين واللوائح تتناول أيضا مسألة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق الثقافية، بما فيها المسارح، والمكتبات، والمتاحف وقاعات عرض الأفلام. وفي إطار التحضير لاستضافة كأس العالم لرابطة الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٨، تتواصل حاليا هيئة الأماكن التي ستُنظم فيها تظاهرات رياضية في مدن الاتحاد الروسي لكي يتيسر فيها تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل التدابير الأخرى الترجمة المكتوبة الإلزامية على الشاشة للأفلام التي تعرضها القنوات الكبرى والتيسير الواجب قانونا لوصول ذوي القصور البصري إلى مواقع الحكومة الرسمية على شبكة الانترنت والشروع في العمل بنظام سجلات الكترونية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من أجل تحسين نوعية الخدمات وزيادة حجم المعلومات المتاحة لهم بشأن حقوقهم والفرص المتاحة لهم.

٦٩ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي، الذي قدم تقريره الأوّل عن التنفيذ إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص

الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حين تم تعيين عضو في البرلمان وكاتب دولة من بين الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٧ - وأضافت قائلة إن توافر الموارد أمر حاسم لتأمين الإدماج. بيد أن النفقات الاجتماعية قد خُفّضت في البرتغال نتيجة لعملية التكيف الحديثة، وكان لذلك الأمر تأثير سلبي جدا على أحوال معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٨ - واستدركت قائلة إن البرتغال لم ينفك يعمل من أجل وضع سياسات وبرامج وقوانين جديدة. وهي تتضمن جميعا شكلا جديدا من أشكال دعم الدخل وتمثل سياسة الجيل الثاني من أجل الإدماج التام للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس وبرنامجا وطنيا للوصول.

٧٩ - وأخيرا، قالت إن البرتغال يولي أهمية كبرى لسياسات الإدماج، وهي تتوخى نهجا قائما على أساس الحقوق. وسيكون التعاون بين الدول ذا أهمية حيوية من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

٨٠ - السيد تاكيغاوا (اليابان): أشار إلى أن اليابان صدّقت على الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وأن حكومته شرعت في عملية تقديم تقريرها الأولي إلى الأمم المتحدة الذي التمسست بخصوصه آراء لجنة السياسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن معظم أعضاء اللجنة هم من الأشخاص ذوي الإعاقة أو ينتمون إلى منظمات تمثل أولئك الأشخاص وأسرهم. وقد عملت الحكومة أيضا مع رئيس سابق للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لكفالة أن يتوخى جميع أعضاء لجنة السياسات نفس النهج فيما يتعلق بالرصد وفقا للإطار المبين في المادة ٣٣ من الاتفاقية.

٨١ - وأضاف قائلاً إن تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية يمثل تحديا للعديد من البلدان. وقد بدأ في اليابان في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦ نفاذ قانون متعلق بالقضاء على التمييز

الأساسي توخي نهج متعدد الأبعاد لمعالجة مشكلة الفقر وكثيرا ما شاركت في ذلك أطراف فاعلة متعددة ولا سيما في حالة الشعوب الأصلية.

٧٣ - واسترسلت تقول إن تدابير أخرى قد جرى اتخاذها وتشمل توفير دعم اقتصادي، مثل عدم دفع الاشتراكات المحسوبة في المعاش التقاعدي، ورفع قيمة الاستحقاقات الشهرية للأسر التي لها طفل ذو إعاقة. وللأشخاص ذوي الإعاقة الحق في تغطية شاملة لأغراض الرعاية الصحية تغطي الوقاية والعلاج، كما وضع المجلس الوطني للإسكان نظاما يمنح أولوية لهؤلاء الأشخاص.

٧٤ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بالإدماج في إطار التعليم وأماكن العمل، وضعت اللجنة الاستشارية الوطنية عددا من البرامج التي تغطي مجالات مثل خدمات النقل وتوفير آلات "براي"، وهي تعمل في شراكة مع هيئات حكومية أخرى. وسوف تنفذ اللجنة الاستشارية ووزارة العمل برامج للعمالة الشاملة للجميع ولتكيف أماكن العمل والتدريب.

٧٥ - وختاما قالت إن الحكومة ملتزمة بجمع المعلومات من الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بغية التمكن من تقييم الحالة ورصد التقدم الذي تم تحقيقه.

٧٦ - السيدة أنتونس (البرتغال): قالت إنها، بصفتها شخصا ذا إعاقة، يمكن أن تكون شاهدة على التزام حكومتها بتنفيذ الاتفاقية. وأضافت أن التقدم صوب تحقيق عالمية التصديق على الاتفاقية يتم بخطى حثيثة حاليا. وقد صدّق البرتغال على الاتفاقية وعلى بروتوكولها الاختياري في عام ٢٠٠٨ ولم ينفك يعمل جاهدا لتنفيذهما. ولاحظت أنه، حتى وقت قريب، لم يكن أي شخص ذي إعاقة قد عمل في يوم من الأيام في الحكومة الوطنية، لكن ذلك تغير في تشرين

أيار/مايو ٢٠١٥ ارتفع مستوى المعاشات المدفوعة للعديد من المجموعات الضعيفة كما ارتفع مستوى المساعدة الاجتماعية ومساعدة الدولة المتاحة للأطفال ذوي الإعاقة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أُجري تخفيضان للضرائب المفروضة على المعاشات المدفوعة لقدامى محاربي الحرب العالمية الثانية وللأشخاص المصابين بالإعاقة بسبب الحرب. واعتمد البرلمان أيضا قانونا ألغى الضريبة على المعاشات لجميع السكان. بيد أنه ما زال يلزم إجراء تغييرات أخرى في المجتمع الأوكراني لكي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الوصول على النحو الكامل إلى التعليم والعمل.

٨٦ - واسترسل قائلا إن عددا من المؤسسات توقف عن العمل في غضون العقد السابق وتم استحداث أشكال مختلفة من الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة فضلا عن وضع نظم اجتماعية جديدة للأسر والأطفال في مختلف أنحاء أوكرانيا. وقد ارتفع عدد مدارس الأطفال ذوي الإعاقة وأصبح الأطفال قادرين بالفعل على تلقي خدمات من مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يُجرى تطوير مراكز إعادة التأهيل للكبار، وتُعتبر مرافق إعادة التأهيل القائمة في أوكرانيا من أحسن المرافق في أوروبا الشرقية.

٨٧ - وتابع قائلا إن منظمات اجتماعية تقوم حاليا بتطبيق سياسات الدولة على أساس شراكة بين هيئات الدولة والمجتمع المدني.

٨٨ - وقال إنه قد جرى أيضا تبسيط الأحكام السارية في هذا المجال بغية تمكين ضحايا تدابير مكافحة الإرهابيين من فيهم الأطفال والمجموعات الضعيفة الأخرى من الحصول على المساعدة التقنية وغير ذلك من أشكال إعادة التأهيل. وستكون تلك التدابير متاحة لجميع المشاركين في عمليات مكافحة الإرهابيين. وتُعطى الميزانية تكاليف الاسكان للمشاركين في عمليات مكافحة الإرهابيين الذين أُصيبوا

ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وستواصل حكومة اليابان تنفيذ تدابير أخرى في السعي إلى تحقيق المساواة وعدم التمييز.

٨٢ - وقال أخيرا إن بلده، في إطار جهوده الرامية إلى بناء مجتمع يشارك فيه الجميع مشاركة تامة، سيستضيف في عام ٢٠٢٠ الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة.

٨٣ - السيد إيفان كييفيتش (أوكرانيا): قال إنه، في أعقاب التعليقات التي أبدتها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف إثر تقديم التقرير الأوكراني في آب/أغسطس ٢٠١٥، تم عرض مشروع قانون على البرلمان الأوكراني لتعديل واثاق التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري بغية تحقيق اتفاق التعابير المستخدمة فيها مع نص الاتفاقية.

٨٤ - وأضاف قائلا إن الحكومة اعتمدت في عام ٢٠١٥ خطة عمل لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية بشأن حقوق الإنسان للفترة حتى عام ٢٠٢٠، التي منحت أولوية لممارسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفضلا عن ذلك، تم في عام ٢٠١٦ وضع مشروع قانون لتنفيذ التعليقات الختامية للجنة على التقرير الأوكراني وأحكام الاتفاقية بغية التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الحماية الاجتماعية. ولاحظ أن مجموعة التدابير التنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة تتضمن خمسة مشاريع قوانين معروضة على البرلمان الأوكراني، بما في ذلك مشروع قانون يتعلق بتشجيع الشركات على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٥ - ومضى قائلا إنه رغم الحاجة لتمويل أنشطة الدفاع الوطني وعمليات مكافحة الإرهابيين في ضوء العدوان العسكري للاتحاد الروسي وضمه القرم ظل الأشخاص ذوو الإعاقة في أوكرانيا يتلقون دعما ماليا هاما. وفي

أولوية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال بغية تحقيق نواتج منصفة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٣ - واسترسلت قائلة إنه تم أيضا تحقيق تقدم في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وقد أُقرّ بأن الاستراتيجية الوطنية لعام ١٩٩٧ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل معيارا مرجعيا دوليا، وأُكملت في عام ٢٠١٥ صياغة كتاب أبيض بشأن تلك الحقوق أرفقت به مصفوفة مفصلة للتنفيذ متمشية مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأوضحت أن تلك السياسة تتيح أيضا الحق في الطعن لأصحاب الحقوق، وتنعكس في ذلك السياسة الواضحة جدا التي تنتهجها جنوب أفريقيا والمتمثلة في مساءلة الجهات الحكومية وغير الحكومية عن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٤ - وأردفت قائلة إن الآلية الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتضمن فريقا عاملا معنيا بقضايا الإعاقة برئاسة الرئيس زوما، ومكلفا بالتنسيق والرصد الفعاليين للخطة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٥ - وأعربت عن الترحيب بالخبرة في المجالين المالي والتقني المتاحة في إطار شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن بلدها سيتقاسم تلك الفوائد من أجل تحقيق أهداف الخطة الدولية للحقوق المتعلقة بالإعاقة.

٩٦ - واستطردت قائلة إن جنوب أفريقيا التي تظل ملتزمة بدعم ممارسة جميع الأشخاص لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تُقرّ بالطبيعة متعددة القطاعات لعوامل مثل الإعاقة، والعرق، والمركز الاقتصادي الاجتماعي، ستبذل قصارى جهدها لكفالة أن لا يخلّف الركب أحدا وراءه.

أو جُرحوا، لكن يجري أيضا التماس مساعدة مالية من منظمات دولية.

٨٩ - وأضاف قائلا إن أوكرانيا أبرمت اتفاقات مع بلدان أخرى ومع منظمات دولية في مجالات مختلفة منها التعاون بشأن إعادة التأهيل الطبي والنفسي. بيد أن هيئة بيئات خالية من الحواجز تظل مشكلة قائمة. فرغم التشريعات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، استمر انتهاك الإجراءات ولم تف بعض المرافق بالمطلوبات. وقال في الختام إن التغلب على هذه المصاعب يمثل أولوية بالنسبة للحكومة.

٩٠ - السيدة بوغويان - زولو (جنوب أفريقيا): قالت إن عام ٢٠١٦ هام بصورة خاصة بالنسبة للمؤتمر إذ أنه يوافق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية. ويوافق تاريخ انعقاد المؤتمر أيضا اليوم الدولي للتوعية بالمهق في ١٣ حزيران/يونيه، الذي ينعكس فيه التزام جماعي بمنع الاعتداءات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق.

٩١ - وأضافت قائلة إنه يتبين من التقرير القطري الأول المقدم من جنوب أفريقيا أنه تم تحقيق تقدم هام في تعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن التقرير يبرز أيضا أوجه قصور في تنفيذ الاتفاقية. وقد تصدّت جنوب أفريقيا لذلك القصور بإدراج الالتزامات بموجب المعاهدات الدولية في نظم حوكمتها ونظمها الإدارية.

٩٢ - وأوضحت أن بلدها أنجز عددا من المبادرات خلال السنة الماضية: فقد أكمل المرحلة الأولى من مؤشره الخاص بعدم المساواة فيما يتعلق بالإعاقة، وهو مؤشر يمكن استخدامه أيضا لقياس نواتج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛ وتم نشر النتائج الأولية لدراسة وطنية بشأن تكاليف نفقات الأسر المعيشية فيما يتعلق بالإعاقة وسيكون ذلك مفيدا جدا في مجالات تقديم الخدمات وإعداد الميزانيات؛ وأسندت

٩٧ - البارونة فيرما (المملكة المتحدة)، قالت في معرض الترحيب باعتماد إطار عالمي للتنمية واعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب إنه، في حين يمكن أن يُحدث تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحوّلًا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن ذلك لن يحدث إلا إذا ترافق باتخاذ إجراءات قولًا وعملاً. بيد أن الاتفاقية تُتيح الإطار القانوني اللازم.

٩٨ - وأضافت تقول إن حكومتها لها رؤية طموحة فيما يتعلق بتعزيز تكافؤ الفرص على أساس تشريع حازم وطائفة من السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق طاقاتهم ومن المشاركة بصورة كاملة في المجتمع. وسوف تدعم أيضا البلدان الأخرى في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وأضافت أن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرا ما يواجهون وصمة لا مجال لقبولها وما زالوا يعيشون في الفقر رغم جهود التنمية الدولية. وأكدت أن المملكة المتحدة ملتزمة بتغيير ذلك. وقد أنشأت إدارة التنمية الدولية إطارا خاصا بالإعاقة لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المساعدة الإنمائية والإنسانية الدولية واستفادتهم منها.

٩٩ - وأشارت إلى أن ١٦٤ دولة طرفا قد صدّقت على الاتفاقية وأن المملكة المتحدة على استعداد لدعمها في تنفيذ تلك الاتفاقية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي مهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة. وأشارت إلى أن عام ٢٠١٦ يمثل العام الأول في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي توخي نهج طموح يحدّد سرعة التقدم في السنوات المقبلة.

١٠٠ - وأخيرا، أشادت بعمل ممثلة المملكة المتحدة المنتهية مدّتها في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السيدة دايان كينغستون.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.